

إسبانيا تدعم أسطول الصمود قد يكون نقطة تحول في إبادة إسرائيل لغزة

لما يقرب من عامين، شهد العالم ما يوصف على نطاق واسع بأنه واحد من أكثر الحملات تدميراً ووحشية ضد السكان المدنيين في التاريخ الحديث. غزة - وهي منطقة مكتظة بالسكان تضم أكثر من مليوني فلسطيني - تعرضت لحصار شبه كامل منذ أكتوبر 2023. تم تدمير بنيتها التحتية، وتم تقييد وصولها إلى المياه والكهرباء، وتعرض سكانها المدنيون لتصفية متكررة، والتهجير، والتوجيه.

بشكل متزايد، بدأ الرأي العام العالمي والمؤسسات القانونية الدولية يصفون هذا بما هو عليه: إبادة جماعية. حكمت المحكمة الدولية العدل، في تدابيرها المؤقتة لعام 2024 ولاحقاً في رأيها الاستشاري، بأن سياسات إسرائيل في كل من غزة والضفة الغربية تنتهك عدة مواد من اتفاقية الإبادة الجماعية، اتفاقية جنيف الرابعة، والقانون الدولي العرفي. وحددت المحكمة أيضاً أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية غير قانوني وأن الدول الأعضاء لديها التزام بضمان عدم الاعتراف بهذا الوضع غير القانوني وعدم تقديم المساعدة له.

ومع ذلك، على الرغم من هذه الأحكام القانونية الواضحة، واصلت إسرائيل حملتها العسكرية - مدعومة بعقود من الإفلات من العقاب الدبلوماسي، وحماية الفيتو في الأمم المتحدة، والدعم القوي من دول غربية قوية، وخاصة الولايات المتحدة. النتيجة: وقف العالم إلى حد كبير متفرجاً بينما تحولت غزة إلى أنقاض.

الآن، قد تكون هذه المعادلة على وشك التغيير.

الفتوة في ساحة المدرسة يواجه منافسه

لعقود، تصرفت إسرائيل كفتوة في ساحة المدرسة في النظام الدولي - دافعة الحدود، متجاهلة الأحكام، وتصعيد بثقة أن لا أحد سيجرؤ على مواجهتها مباشرة. تم تعزيز هذا الموقف بحلفها مع واشنطن، تفوقها العسكري الإقليمي، وردعها النووي غير المعلن. لكن هذا الموقف زرع أيضاً الغطرسة - الاعتقاد بأنه لا يوجد عمل، مهما كان متهوراً أو غير قانوني، سيؤدي إلى رد فعل دولي متناسب.

كان قرار إسرائيل بمهاجمة المحالح الدبلوماسية القطرية في وقت سابق من هذا العام يعتبر على نطاق واسع أحد استفزازاتها الأكثر تهوراً حتى الآن. لكن ما يلوح في الأفق الآن قد يتجاوز حتى ذلك: هجوم إسرائيلي محتمل على أسطول الصمود - وهو قافلة متعددة الجنسيات من السفن تحاول توصيل مساعدات إنسانية إلى غزة. من بين السفن المشاركة تلك التي تحمل العلم الإسباني، وتحمل مواطنين إسبان - بما في ذلك مسؤولون منتخبون، وأشخاص يعملون في المساعدات، وصحفيون.

إذا هاجمت إسرائيل هذه السفن بقوة قاتلة، فقد يؤدي ذلك إلى سلسلة من الأحداث التي تغير بشكل كبير المشهد السياسي والقانوني - وربما تجبر إسرائيل، لأول مرة في تاريخها، على التخلص ليس فقط عن حصار غزة بل عن احتلالها

الدومنو القانونية تبدأ في السقوط

الخطوة 1: الهجوم على سفينة مدنية - المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة

إذا هاجمت القوات الإسرائيلية سفناً مدنية تحمل أعلاماً أجنبية في أعلى البحار - خاصة في المياه الدولية - فإن ذلك سيشكل خرقاً جسيماً للقانون الدولي، بما في ذلك:

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)
- القانون الدولي العرفي للبحار
- دليل سان ريمو بشأن القانون الدولي المطبق على النزاعات المسلحة في البحر.

والأهم من ذلك، توفر المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ما يلي:

“لا يوجد في هذا الميثاق ما يضعف الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي إذا وقع هجوم مسلح ضد عضو في الأمم المتحدة...”

إذا قررت إسبانيا أن هجوم إسرائيل على سفنها يشكل هجوماً مسلحاً - خاصة إذا قتل مواطنون - فقد تستدعي الدفاع عن النفس الفردي بموجب المادة 51. علاوة على ذلك، قد يدعوا هذا الاستدعاء إلى الدفاع الجماعي عن النفس، حيث تدعم دول أخرى طواعاً حق إسبانيا في الرد.

دول مثل:

- تركيا (عضو في حلف الناتو ولديها شكاوى تاريخية وتنافس استراتيجي إقليمي مع إسرائيل)،
- إندونيسيا (التي أعلنت مؤخراً عن الإرادة السياسية للانضمام إلى قوة حفظ السلام في غزة بموجب تفويض الأمم المتحدة)،
- اليمن (المنخرط بالفعل في ضغط بحري غير متماثل على الشحن الإسرائيلي في البحر الأحمر)،

قد تعلن دعمها لمطالبة إسبانيا بالدفاع عن النفس. هذا يخلق إطاراً قانونياً للتحالف لعمليات بحرية وجوية وإنسانية محدودة بموجب مبدأ الدفاع الجماعي عن النفس - حتى في غياب قرار من مجلس الأمن الدولي.

الخطوة 2: الهجوم على سفينة عسكرية - المادة 5 من حلف الناتو

إذا تصاعدت الحالة أكثر - على سبيل المثال، إذا هاجمت القوات الإسرائيلية سفينة حربية إسبانية أو تركية - فإن الحسابات القانونية والسياسية تتغير بشكل حاسم.

بموجب المادة 5 من معاهدة الناتو، يعتبر الهجوم على قوات أو سفن أو طائرات أحد الأعضاء في منطقة العمليات المحددة في المادة 6 (بما في ذلك البحر الأبيض المتوسط) هجوماً على الجميع. يمكن لإسبانيا وتركيا بعد ذلك استدعاء المادة 5 رسمياً، مما يؤدي إلى آلية استجابة جماعية.

بينما يعمل الناتو بالإجماع ويحتفظ كل دولة عضو بالمرونة فيما تساهم به، فإن استدعاء المادة 5 يفرض التشاور والتضامن. حتى لو اختارت الولايات المتحدة وألمانيا - المتورطتان بعمق مع إسرائيل - الامتناع عن القتال، فمن غير المرجح أن يعرقلوا أعضاء آخرين في الناتو من اتخاذ إجراءات، خاصة في ظل الأمر الملحق بالحفاظ على وحدة الحلف بشأن أوكرانيا.

من مراقبات بحرية إلى انسحاب استراتيجي

في الرد، يمكن لتحالف متعدد الجنسيات بقيادة الناتو - من المحتمل أن يتركز على إسبانيا، فرنسا، تركيا، وإيطاليا، وينضم إليه دول أخرى متعاطفة - أن يؤسس بسرعة:

- ممر بحري إنساني إلى غزة
- دوريات دفاعية جوية وبحرية فوق مياه شرق البحر الأبيض المتوسط
- آيات قيادة مشتركة للبحث والإنقاذ وحماية القوافل

البحرية والقوات الجوية الإسرائيلية، رغم تطورها وهيمنتها الإقليمية، لا يمكنها أن تتصدى بشكل واقعي لقوة منسقة من الناتو - خاصة ليست تلك التي تعمل بموجب المادة 5 ومدعومة بالشرعية السياسية للدفاع الجماعي عن النفس.

تحت هذا الضغط، ستضطر إسرائيل للتراجع - ليس فقط برفع حصارها عن غزة بل بالانسحاب من أجزاء أو كل الضفة الغربية، بما يتماشى مع رأي المحكمة الدولية لعام 2024 الاستشاري، الذي أعلن بشكل صريح أن احتلال إسرائيل غير قانوني وأمر الدول الأعضاء بإنهاء الدعم له.

النتائج: تسوية قانونية عبر "التوحد من أجل السلام"

بعد أن يهدأ الغبار، يمكن لنفس التحالف من الدول التي تصرفت في الدفاع الجماعي عن النفس أن يقدم قرار التوحد من أجل السلام إلى الجمعية العامة - بشكل استعادي:

- تأييد العملية متعددة الجنسيات، و
- تفويض بمهمة حفظ سلام رسمية للأمم المتحدة في فلسطين، بما في ذلك غزة والضفة الغربية.

سيوفر هذا إطاراً قانونياً دولياً - مهما كان هشاً - لـ:

- إنهاء الحصار،
- حماية المدنيين الفلسطينيين،
- تفكك المستوطنات غير القانونية،
- إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الممحطمة.

نقطة تحول في الشرق الأوسط - وفي القانون الدولي

لا تخطئ: لا شيء من هذا مضمون. مخاطر التصعيد، وسوء التقدير، والردود العكسية حقيقة. لكن أزمة أسطول الصمود، إذا أسيء التعامل معها من قبل إسرائيل، قد تمثل بداية تحول تاريخي - ليس فقط في توازن القوى في المنطقة، بل في تطبيق القانون الدولي نفسه.

لأول مرة منذ عقود، دولة مثل إسبانيا - مدعومة بحلفاء أوروبيين، وشركاء ذوي أغلبية مسلمة، وكتلة حاسمة من الدعم العام - يمكن أن ترسم الخط الأحمر الذي افتقر إليه القانون الدولي في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

لن يكون هذا تدميراً لإسرائيل. لكنه قد يكون نهاية قدرة إسرائيل على تدمير غزة دون عواقب.

وربما، من رماد غزة، يمكن للعالم أن يبني أخيراً إطاراً يجعل الإيادات الجماعية المستقبلية ليست فقط غير قانونية - بل مستحيلة.